# دور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي

# *The role of tourism in achieving economic diversification*

**م.د إيهاب علي داود**[1]

**المستخلص**

يتناول البحث موضـــوع غاية في الاهمية، الا وهو دور قطاع الســـياحة في تحقيق وتعزيز التنويع الاقتصادي للبلد، سيما في الدول الريعية التي تعتمد على مصدر وحيد في تكوين دخلها القومي، كالنفط مثلا، وبالتالي يجعل اقتصاداتها عرضة للازمات والصدمات الاقتصادية، وعلى ضوء ذلك يسلط البحث الضـــوء على ماهية التنويع الاقتصـــادي واهدافه ومتطلباته، وتوصـــل البحث الى ضـــرورة تطوير القطاع السياحي واعطاءه مزيد من الاهتمام لدوره الفاعل في الوصول الى التنويع الاقتصادي لما لهذا القطاع من قدرة على احداث حالة من التشابك القطاعي مابين القطاعات الاقتصادية كافة.

**Abstract**

The research deals with the important role of the tourism sector in achieving and promoting the economic diversification of the country, especially in the rentier countries that depend on a single source in the composition of their national income, such as oil, and thus make their economies vulnerable to economic crises and shocks. On the nature of economic diversification and its objectives and requirements, and the research reached the need to develop the tourism sector and give it more attention to its active role in achieving economic diversification of the sector's

١- جامعة أهل البيت -عليهم السلام-/ كلية العلوم الإسلامية/ قسم السياحة الدينية.

ability to create a state of sectoral inter-linkages between all economic sectors.

## مقدمة

تمر العديد من الدول بفترات من الكساد والركود والازمات والصدمات وتدني في مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا يعود لأسباب كثيرة من أهمها هو اعتماد العديد من هذه الدول على مصدر وحيد في تكوين الدخل القومي كالنفط مثلاً، وهذا ماجعل العديد من الدول تبحث عن مصادر اخرى لتنويع الدخل او مايعرف بالتنويع الاقتصادي الذي يكفل تجنب الصدمات والازمات، والتنويع الاقتصادي هو ستراتيجية تعتمد على تنويع مصادر الدخل والايرادات عبر تفعيل دور جميع القطاعات، ومن هذه القطاعات هو قطاع السياحة الذي يعد من أكثر القطاعات توليداً للدخل فضلاً عن كونه يمثل حلقة وصل فيما بينه وبين باقي القطاعات الاقتصادية، وتقدر منظمة السياحة العالمية أن يصل عدد السياح حول العالم الى رقم قياسي يقارب ١,٨ مليار سائح بحلول عام ٢٠٣٠. وهذا يدل على تنامي دور السياحة على مستوى العالم وأهميتها كرافد من روافد التنويع الاقتصادي.

## مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في إن اعتماد البلد على مصدر واحد في تكوين الدخل كالنفط مثلاً يجعل منه عرضة للصدمات والازمات الاقتصادية المختلفة سيما وان النفط يعد سلعة عالمية تتحدد أسعارها وفقاً لعوامل سياسية، وهو مايفاقم الوضع سوءاً في حال انخفاض الاسعار بشكل مفاجيء وبالتالي انعكاس ذلك سلباً على الواقع الاقتصادي والتنموي للبلد.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان إن زيادة دور السياحة في تكوين الدخل القومي وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي يمثل مخرجاً من الازمات والصدمات الاقتصادية بسبب اعتماد الدولة على مصدر واحد في توليد الدخل وتحصيل الايرادات العامة.

## أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من الأتي:

١- بيان مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي ودوره في تلافي الازمات والصدمات الاقتصادية.

٢- التأكيد على أهمية السياحة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي زيادة مساهمتها في تكوين الدخل القومي.

٣- بيان اتجاهات السياحة العالمية وافاقها ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي.

## هيكيلة البحث

لغرض التحقق من صحة الفرضية من عدمها جرى تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول الاول منهما الاطار المفاهيمي للسياحة وأهميتها واتجاهاتها العالمية، في حين تناول الثاني مفهوم التنويع الاقتصادي واهدافه ومتطلبات تحقيقه، اما المبحث الأخير فقد تناول العلاقة بين السياحة والتنويع الاقتصادي من خلال معرفة افاق واتجاهات السياحة العالمية ودور السياحة في التنويع الاقتصادي، وختم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الأول: إطار مفاهيمي

### أولا: مفهوم السياحة

تعرف السياحة على انها ((مجموعة من الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الاعمال والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السواح والزائرين))[٢]. كما تعرف السياحة بأنها((تتضمن تحرك الافراد الى الدول المختلفة او مناطق واماكن خارج بيئتهم المعتادة لاغراض شخصية او للعمل وهؤلاء الافراد يدعون بالزائرين))[٣]. اما منظمة السياحة العالمية فتعرفها((مجموعة العلاقات والخدمات الناتجة عن السفر والاقامة الى ذلك الحد الذي لايحتاج السائح فيه الى اقامة دائمة))[٤]. ويصبح الأفراد سائحين عندما يغادرون طواعية محيطهم الطبيعي حيث يقيمون بزيارة بيئة أخرى. لذلك، السياح هم زائرون ومايفعلونه أثناء زيارة مكان آخر يمكن اعتباره سياحة. وقد وافق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسفر الدولي والسياحة على استخدام مصطلح "الزوار" (بخلاف المقيمين) لوصف الأفراد الذين يزورون دولة أخرى. وقد غطى هذا التعريف فئتين من الزوار: اذ تم تصنيف السياح كزائرين مؤقتين يقيمون لمدة ٢٤ ساعة على الأقل في الموقع السياحي. إذا كانوا يسافرون لأغراض الترفيه أو الصحة أو الرياضة أو العطلة أو الدراسة أو لأغراض دينية، اذ يمكن تصنيف زيارتهم على أنها أوقات فراغ[٥].

### ثانياً: خصائص ومميزات السياحة

تنفرد السياحة كنشاط اقتصادي بمجموعة من الخصائص والمميزات تميزها عن باقي الانشطة الاقتصادية الاخرى، ومن جملة هذه الخصائص والمميزات الأتي:

---

٢- هشام مغربي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة ولاية بسكرة، رسالة ماجستير منشورة على الانترنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص٧.

٣- World Tourism Organization (UNWTO), Understanding Tourism: Basic Glossary, ٢٠٠٨.

٤- بنيامين يوخنا دانيال، السياحة- أسس ومبادىء، المديرية العامة للثقافة والفنون، أربيل، العراق، ٢٠٠٠، ص١٢.

٥ - Mark Camilleri, the Tourism Industry: An Overview, Department of Corporate Communication, Faculty of Media and Knowledge Sciences, University of Malta, Malta, ٢٠١٨, p٣.

١- موسمية السياحة: تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار، وقد يكون هذا التذبذب من يوم لأخر من ايام الاسبوع، فالقيام بالرحلات السياحية دائماً مايتقلص في فصل الشتاء، ويزداد في فصل الصيف وهو مايعرف بـــ (موسم الذروة السياحي)، لذلك تعد الموسمية من أكثر المشكلات تأثيراً في الحركة السياحية، ويرجع سبب الموسمية وانعكاسها على النشاط السياحي لعامل المناخ وطول ساعات النهار وأواقات الفراغ وكذلك العطل والاجازات التي عادة ماتمنح في فصل الصيف[٦].

٢- تعد الخدمة السياحية من الانشطة غير المادية وغير الملموسة والتي تتميز بعدد من الخصائص، وهي التلازم اي عدم امكانية فصـــل الخدمات عن بائعها حيث مقدم الخدمة وينتجها في نفس وقت تقديمها، المعنوية اي تكون غير ملموسة ويكون من المستحيل تذوقها بالنسبة للمستهلك اوتحسسها او رؤيتها قبل شرائها، وكذلك التغاير أي عدم التشابه بالخدمات، سواء التي تقدم لمجموعة الباعة المختلفين او للبائع الواحد، واخيرا قابلية الخدمات على الانتهاء حيث ان الخدمات تستهلك بسرعة مثل الغرف الفندقية غير المشغولة اذا لا يمكن خزنها بصورة مستمرة[٧].

٣- تعد المنتجات السياحية ذات مزيج معقد ومركب تتعدد وجهات انتاجه، وان القطاع السياحي لوحده لايستطيع ان يصنع هذا المنتوج الواسع، وهذا يعني قدرة السياحة على توليد فرص العمل بشكل أكبر من باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى.

٤- انتماء السياحة الى قطاع الخدمات الذي يعتمد بالدرجة الاساس على عنصر العمل، اذ تشير الارقام الى ان نسبة تطور القوى العاملة في الولايات المتحدة قد تراجعت من قطاعي الصناعة والزراعة لصالح قطاع الخدمات لتصبح في عام ١٩٦٠ (٢٥%)، (٥%) على التوالي مقابل (٧٠%) لقطاع الخدمات نتيجة دخول الماكنة للقطاعين المذكورين واعتماد قطاع السياحة على الايدي العاملة[٨].

٥- عدم مرونة العرض السياحي في الأجل القصير، أي صعوبة تحويل الموارد في السياحة الى استخدام أخر مثل تحويل الفندق الى مطار في وقت قصير، فضلاً عن تباين قطاعات السوق السياحي، اذ قد تتباين مستويات الدخل بالنسبة للسياح وهذا يؤدي الى صعوبة التأثير فيهم واقناعهم بشكل جماعي وصعوبة توفير الخدمات التي يرغبها السائح[٩].

### ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للسياحة

لاجدال في أن للسياحة أهمية كبيرة لاتقتصر على الجوانب الاقتصادية، بل تمتد لأبعد من ذلك بكثير، اذ هناك جوانب ثقافية وحضارية وسياسية ودينية تساهم السياحة في تعزيزها وترسيخها، فضلاً عن الجوانب البيئية للسياحة، فبالرغم من الانتقادات الموجهة للسياحة كأداة تخريب للبيئة، الا إن من

٦- اسماعيل محمد علي الدباغ، الهام خضير شبر، الاقتصاد السياحي، ج١، مطبعة أوفيست، العراق، ٢٠١٤، ص٦٦.
٧- عصام حسن السعيدي، الدلالة والارشاد السياحي، دارالراية للنشر التوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٨، ص٨.
٨- مرزوق عايد القعيد وأخرون، مبادىء السياحة، اثراء للنشر والتوزيع، ط١، الاردن، ٢٠١١، ص١٩.
٩- احمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص٥٢.

الانصاف القول أنه لولا السياحة في الدول النامية خصوصاً، لما كان من الممكن بناء المنتجعات السياحية وحماية الغابات والبحيرات ومناطق الجذب الطبيعية[١٠].

ومن الناحية الاقتصادية، فالسائح هو مستهلك للسلع والمستفيد من الخدمات، ومن النفقات التي يدفعها، اذ يذهب جزء منها مباشرة إلى الوحدات الاقتصادية لصناعة السياحة (الإسكان، الطعام، النقل، إلخ)، والجزء الآخر يذهب إلى الميزانيات المحلية أو إلى ميزانية الدولة في شكل رسوم وضرائب، ويذهب الجزء الثالث إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى لدفع المنتجات التي يتم تقديمها والخدمات التي تقدمها هذه القطاعات من أجل تلبية احتياجات صناعة السياحة[١١]. كما تساهم السياحة في جذب رؤوس الاموال الى البلد من حيث جلب العملات الاجنبية والاستثمارات من الخارج. وتساعد في تشغيل عدد كبير من الايدي العاملة والمساهمة في حل مشكلة البطالة، فضلاً عن انها تُعد سوق زاخر للصناعات المختلفة كالصناعة والتجارة والزراعة والخدمات[١٢].

لذلك، تعد الآثار الاقتصادية للسياحة اعتبارا مهما في تخطيط الدولة والتنمية الإقليمية والمجتمعية والتنمية الاقتصادية. فالآثار الاقتصادية هي أيضا عوامل مهمة في قرارات التسويق والإدارة، لذلك تحتاج المجتمعات إلى فهم الأهمية النسبية للسياحة لمنطقتهم، بما في ذلك مساهمة السياحة في النشاط الاقتصادي في البلد[١٣].

فعلى سبيل المثال، إن نفقات الزوار على السكن والطعام والشراب والنقل المحلي والترفيه والتسوق هي مساهمة مهمة في الاقتصاد في العديد من الوجهات، وهو ما وفر فرص عمل وفرص كثيرة للتنمية. ففي عام ٢٠١٢، حققت السياحة الدولية ١,٧٥ مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم، اي بمعنى زيادة أكثر من ١,٠٤٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢ كسبت دول الاتحاد الأوروبي ٣٦٨ مليار دولار أمريكي من السياحة الدولية وحققت منطقة أسيا٩٢ مليار دولار أمريكي من ذلك. وكما هو معلوم يتمثل المكون الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي في الاستهلاك، والذي يحركه الطلب على السلع والخدمات. والتأثير الرئيسي للسفر والسياحة على الناتج المحلي الإجمالي هو أنه يعزز الطلب على السلع والخدمات. ففي عام ٢٠١٢، ساهم السفر والسياحة بمبلغ ٦,٦٣١ مليار دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبلغ إجمالي مساهمة السفر والسياحة في دول الاتحاد الأوروبي ٣٩١ مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة[١٤].

---

١٠- حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩، ص٣٧.

١١- Corina Larisa Bunghez, The Importance of Tourism to a Destination's Economy, Journal of Eastern Europe Research in Business & Economics, Vol. ٢٠١٦ (٢٠١٦), Article ID ١٤٣٤٩٥, ٩ pages, ٢٠١٦, p٣.

١٢- احمد محمود مقابلة، مصدر سابق، ص٢٦.

١٣- Victor eruotor, the economic importance of tourism in developing countries, Centria University of applied sciences, ٢٠١٤, p١٦.

١٤- Anna Athanasopoulou, Tourism as a driver of economic growth and development in the EU-٢٧ and ASEAN regions, Centre in Singapore, ٢٠١٣, p٧, p١٤.

## المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي

### أولاً: مفهوم التنويع الاقتصادي

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء لذاتي في أكثر من قطاع[١٥]. ويمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه ((السياسات التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات والتي قد تكون خاضعة لسعر السوق و حجم التقلبات فيه أو إنخفاض الطلب على تلك الصادرات))[١٦]. فالتنويع يدل على أنه يتوجب على الدولة أن تنتج لتصدر قائمة واسعة من السلع والخدمات، أي أن التنويع الاقتصادي في شكله الواسع يتضمن:

١- تنويع الإنتاج: وذلك من خلال المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، غير أن تنويع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي باعتبارها العمود الفقري لأي اقتصاد، ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى. ونميز في هذا الصدد بين صنفين من تنويع الإنتاج: التنويع الأفقي: ويقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع، وهو ما يحمل دلالة الزيادة الكمية في السلع والمنتجات. والتنويع العمودي: ويتطلب إضافة مراحل إنتاجية جديدة لما هو موجود.

- تنويع الصادرات:هي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات من خلال تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجي. ومنه يمكن القول ان التنويع الاقتصادي هو تلك العملية المعقدة والتبادلية الرامية لتنويع الانتاج وتنمية الصادرات[١٧].

### ثانياً: أهداف التنويع الاقتصادي

لستراتيجية التنويع الاقتصادية أهداف عديدة تسعى الى تحقيقها منها[١٨]:

١- حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية: تتجلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في الدول التي تعتمد على النفط كالعراق مثلاً، اذ تعد هذه السلعة سلة عالمية تتحدد اسعارها في الاسواق العالمية وفقاً لآلية العرض والطلب ولعوامل سياسية وطبيعية، وغالباً مايكون تحديد السعر لهذه السلعة خارج عن ارادة الدول المنتجة والمصدرة لها، وبسبب الازمات الاقتصادية والسياسية والطبيعية، فأن اسعارها تتسم

---

١٥- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، م٨، ع٣١، العراق، ٢٠١٤، ص٥٧.

١٦- ثابت حسان ثابت، ياسر عبدالعالي جاسم، دور التنوع الإقتصادي في الحد من أثار الأزمة المالية العالمية، بحث منشور على الانترنت، جامعة جيهان/اربيل، ٢٠١٧، ص ٨.

١٧- مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي- اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة انموذجا، مجلة العلوم الانسانية، ع٤٨، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٧، ص٧٤-٧٥.

١٨- غلاب فاتح واخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، الجزائر، ٢٠١٧، ص٨٢-٨٤.

بعدم الاستقرار، الامر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصادات المحلية لاثار سلبية وازمات مختلفة، والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار.

٢- تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية: شهدت الدول النفطية بعد ١٩٧٤ تحقيق ايرادات مالية كبيرة مما قلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الاجمالي، ولكن في

منتصف الثمانينات حدثت تقلبات حادة في اسعار النفط الامر الذي شجع على ظهور سياسات التنويع الاقتصادي في بعض الدول النفطية، فالتنويع الاقتصادي يهدف الى التقليل من الاعتماد على السلعة الاساسية او المورد الوحيد للدولة عبر زيادة مساهمة باقي القطاعات الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي.

٣- تعزيز دور القطاع الخاص: تهدف الكثير من الدول الى اتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة المحلية، كما ان له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية، ان قيادات معظم الدول النامية قد غيرت نظرتها للقطاع الخاص وباتت تدرك اهمية تفعيل دوره في تسيير عملية التنمية كونه الدافع والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

٤- تعزيز دور الاستثمار في النشاط الاقتصادي: يهدف الاستثمار سواء كان محلياً او اجنبياً الى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية، بهدف تحقيق اعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

وان من المؤشرات الداله على التنويع الاقتصادية عديدة اهمها معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع. وكذلك درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

ومن المؤشرات ايضاً هو تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. وايضاً نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات للصادرات غير النفطية وبصفة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. فضلاً عن مؤشر تطور إجمالي العمالة بمجملها القطاعي، اذ أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي. بالاضافة لمؤشر تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر هام لان التنويع الاقتصادي يعني ضمنيا إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي[١٩].

١٩- محمد الناصر حميداتو، التنويع الاقتصادي في الجزائر، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، ع٢، ٢٠١٧، ص٧٧.

## ثالثاً: متطلبات تحقيق التنويع الاقتصادي

في عالم يسوده انخفاض أسعار النفط، توجد أطراف فائزة وأخرى خاسرة. فالمستهلكون يسعدون بانخفاض الأسعار في محطات الوقود، والبلدان المستوردة للنفط تستفيد من انخفاض فاتورة الاستيراد. وتعد الدول المصدرة والمعتمدة على النفط كالعراق بين أكبر الخاسرين من انخفاض أسعار النفط، اذ يمثل النفط أكثر من ثلثي الصادرات وحوالي ٨٠% من إيرادات المالية العامة في المتوسط، ومع الهبوط المفاجئ الذي شهدته أسعار النفط في الشهور القليلة الماضية، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لتنويع الاقتصاد في هذه الدول بدلاً من الاعتماد على النفط[٢٠].

أن التحول لستراتيجية التنويع الاقتصادي، يتطلب تسريع عملية الاستكشاف وانتاج سلع جديدة، مع وجود ستراتيجية تنموية قائمة على نوع محدد من التخطيط التنموي بحيث يتم تنمية وتوجيه الاستثمار من خلال حزمة واسعة من السياسات العامة والقطاعية، وتشكل سياسات تخفيض سعر الصرف جزءاً هاماً في برامج التعديل وذلك لما لها من أثار تخفيض الانفاق وتحويله من القطاعات غير القابلة للاتجار (غير الانتاجية) نحو القطاعات القابلة للاتجار (الانتاجية)، مما يدعم الصادرات ويقلل من الاستيرادات. كما ان تطوير رأس المال البشري يمثل احد السياسات التنموية الحديثة، اذ من الصعب توجيه الاستثمار نحو الانشطة الانتاجية التصديرية دون العمل على توفير المهارات الفنية والادارية التي تحقق انتاجية أعلى تسمح للانتاج المحلي التنافس في الاسواق الدولية، فضلاً عن ضرورة بناء اقتصاد سوق قادر على توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص من خلال منظومة تخطيطية تأشيريه تركز على بناء مؤسسات محوكمة توفر بيئة اعمال واستثمار تنافسية جاذبة للاستثمار المحلي والاجنبي[٢١].

في حين يرى البعض ان من اجل تحقيق تطبيق ستراتيجية التنويع الاقتصادي، فأنه لأبد من ملاحظة العديد من النقاط الرئيسة مثل[٢٢]:

١- ضرورة توفير الحوافز للأنشطة "الجديدة" فقط.

٢- وجود أن تكون هناك معايير واضحة للنجاح والفشل وللتقييم الخاص بستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

٣- يجب أن يستهدف الدعم العام الأنشطة (مثل التقنيات الرئيسية والبحث والتطوير ورأس المال الاستثماري والتدريب) وليس القطاعات وحسب.

---

٢٠- أندرو جويل وأخرون، تنويع الاقتصادات الخليجية: ضرورة ملحة مع انخفاض أسعار النفط، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤، ص١.

٢١- تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨، ص١٠٦ ص١٠٨.

٢٢- Aaron Cosbey, Expert meeting on Economic Diversification Implementation of Article ٤, Paragraphs ٨ and ٩ of the Convention, UN, ٢٠٠٦, p١٩.

٤- مراقبة الجهات والمراكز المنفذة عن كثب بواسطة جهة لديها مصلحة واضحة في النتائج، ولها سلطة سياسية على أعلى المستويات من أجل ضمان سير الخطة وفق شروطها الموضوعه.

٥- يجب أن تحتفظ هذه الجهات التي تقوم بالترويج والعمل بقنوات اتصال مع القطاع الخاص. ومن أجل القاء الضوء أكثر على امكانية تطبيق ستراتيجية التنويع الاقتصادي ومتطلباتها الشكل الأتي:

شكل (١) آليات تطبيق ستراتيجية التنويع الاقتصادي

المصدر: تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨، ص١١٢.

## المبحث الثالث: علاقة السياحة بالتنويع الاقتصادي

### أولاً: واقع واتجاهات السياحة العالمية

تشير الإحصاءات الصادرة عن مجالس السياحة والسفر العالمي إلى إن قطاع السياحة يسهم بشكل مباشر وغير مباشر بأكثر من (١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وكذلك في التكوين الرأسمالي العالمي والإيرادات الضريبية، اذ تعد السياحة من الأنشطة التي تدر ريع صريح فعلى مستوى البلدان العربية على سبيل المثال فأن مساهمة السياحة الدينية في السعودية بلغت(١٢%) من الناتج المحلي الإجمالي وفي الإمارات حيث ارتفعت الأهمية النسبية للايرادات السياحة من إجمال الايرادات الكلية من(٢٢%) عام ٢٠٠٣ إلى (٣٢,٣%) عام ٢٠٠٧، ويزداد دور السياحة أيضا في تنمية الصادرات في البلدان ذات الجذب السياحي، فتصل نسبة الصادرات بسبب السياحة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى (١٢%) وإسبانيا (٣٠%) والنمسا (٣٣%) والمكسيك(٢٠%) وذلك بما يتبضع به السائح ويخرجه لبلده خلال مدة سياحته[٢٣]. إن القناة الرئيسية التي يمكن للسياحة من خلالها التأثير على التنويع هي كمصدر للنقد الأجنبي اللازم لاستيراد مدخلات وسيطة للصناعة. وهو يسمح للبلدان برفع قيود ميزان المدفوعات الملزمة، مما يمكن من تعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع الاقتصاديات. كما تتيح عائدات السياحة أيضا للبلدان إمكانية الاستثمار في البنية التحتية التي تعد محركا للتنويع والتنمية[٢٤].

وحالياً تدرس العديد من الوجهات السياحية حول العالم نوع الآثار التي يمكن أن يؤدي إليها تغير المناخ، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الطلب على السياحة باعتبارها واحدة من أكثر الآثار المتكررة. على الرغم من المخاوف والتعقيد في تقييم استجابات الطلب على السياحة المتوقعة في سياق ظاهرة الاحتباس الحراري، كما تدل المؤشرات على فقدان القدرة التنافسية للوجهات الأكثر دفئا والتي تظهر زيادة في حساسية المناخ من قبل السياحة الدولية[٢٥].

وقد وجدت دراسة استقصائية ان عام ٢٠١٧ هو عام السفر الفردي، وأصبح هذا شائعا بشكل متزايد بسبب الأفراد الذين يبحثون عن تجارب الرخاء، فضلاً عن فرصة الانغماس الكامل في الثقافة المحلية، اذ يمكن الوصول بسهولة إلى معلومات السفر وقيام الأشخاص برحلة بمفردهم، كما توفر الكثير من وكالات السفر الآن جولات للمسافر الفردي. السفر منفردا يعمل أرخص ويمكن أن يكون خالية من المتاعب. كما تحظى السياحة البيئية بشعبية متزايدة مع زيادة إدراك المسافرين لكيفية تأثير بصمتهم الكربونية على البيئة. فضلاً عن ظهور أعمال المنصات التي لم تكن موجودة قبل عامين. اذ أصبحت مثلاً

---

٢٣- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، مصدر سابق، ص٧٢.

٢٤- UNCTAD, Contribution of Tourism to Economic Diversification and Poverty Reduction, ٢٠١٧.

٢٥- Jaume Rosselló & Maria Santana-Gallego, Recent trends in international tourist climate preferences: a revised picture for climatic change scenarios, Springer Science Business Media Dordrecht, ٢٠١٤, p١٣٠.

(أوبر) واحدة من أنجح الشركات الناشئة في الآونة الأخيرة، وتعمل في أكثر من ٣٠٠ مدينة. اذ تساعد المرونة التي توفرها للسياح على التنقل حول مدينة جديدة بسهولة شديدة، خاصة إذا كانوا غير متأكدين من شركات سيارات الأجرة القائمة في مواقعهم الجديدة[٢٦].

كما ان ارتفاع تكاليف الوقود التي تؤثر على كل جانب من جوانب السفر تمثل تحد هائل لصناعة السفر، ولقد تعلمت صناعة السفر مؤخرا دروسا صعبة حول الحاجة إلى الاستعداد للكوارث، بما في ذلك الهجمات الإرهابية والزلازل وموجات التسونامي والأعاصير والحرائق البرية والسارس وانفلونزا الطيور، الا انه يبقى من المتوقع نمو السياحة الدولية بمعدل ٤,٦٪ سنويا لكل من السنوات العشر القادمة[٢٧].

## ثانياً: دور السياحة في التنويع الاقتصادي

كثيرا ما يتم استخلاص الحجة الاقتصادية للسياحة كعامل للنمو الاقتصادي والتنمية من خلال تحليل نسبة رأس المال إلى الناتج، حيث تعتمد نسبة رأس المال إلى الناتج على مقدار رأس المال المطلوب لإنتاج وحدة إنتاج واحدة في الاقتصاد، وهو يمثل النسبة بين مدخلات رأس المال والإنتاج الناتج خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي، زيادة في معدل إنتاج رأس المال لوحدة إنتاج (أي أن انخفاض نسبة رأس المال إلى الناتج سيعزز معدل النمو الاقتصادي)، ويعتمد تحليل رأس المال – الناتج على مقارنة بين معدل الإنتاج الرأسمالي لقطاع السياحة والمعدل المكافئ المحسوب للاقتصاد ككل[٢٨].

وفي هذا الصدد، يمكن للسياحة أن تكون لها تأثيرات على مختلف العوامل الاقتصادية والمالية الهامة في أي مزيج تنموي. فبداية السياحة لديها القدرة على توليد العملات الأجنبية التي يمكن استخدامها لتمويل الاستثمارات الكبرى، وهذا له أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي تحتاج بشدة إلى عملات صعبة لمشروعات تنموية أو لتمويل العجز في البضائع[٢٩].

كما يرى بعض المختصين في الشؤون السياحية اذا ما استثمرت بشكل صحيح، كما يرى هؤلاء المختصين بأن السياحة ستكون نفط العالم في المستقبل، كما وتتميز السياحة بأثرها المضاعف(المضاعف السياحي) الناجم عن الرواج والانتعاش في انعاش الصناعات والخدمات والتي يقدرها الاختصاصيون بأكثر من خمسون صناعة وخدمة، كما تسهم السياحة بالإضافة إلى زيادة الإيرادات إلى دورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي كونها تقدم عائد جيد للمستثمر[٣٠].

---

٢٦- Anisa Choudhary, MODERN TRENDS IN THE TRAVEL INDUSTRY, Toronto School of Management Diploma in Hospitality and Tourism Management, ٢٠١٧.

٢٧- Nejdet Delener, Current trends in the global tourism industry: evidence from the United States, REVISTA DE ADMINISTRACAO PUBLICA, Rio de Janeiro, ٢٠١٠, Spreadsheets.

٢٨- Tanja Mihalic, Tourism and Economic Development Issues, Channel View Publication, Toronto, ٢٠١٤, p٨.

٢٩- A. MAMOOZADEH, D.L. McKEE, Development through Tourism, Tijdschrift voor Economie en Management, Vol. XXXV, ٢, ١٩٩٠, p١٥١.

٣٠- عاطف لافي مرزوك وعباس مكي، مصدر سابق، ص٧٢.

ويمكن القول إن أحد الدوافع الرئيسية وراء الأساس المنطقي للبلدان النامية لجذب السياحة هو احتمال أنها توفر وسيلة للتنويع بعيداً عن البضائع القابلة للتداول التي فقدت قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، والسياحة قطاع غير عادي إلى حد ما في الاقتصاد لأنه لا يتم تعريفه بواسطة سلعة واحدة؛ بدلا من ذلك، هو مجموعة من الصناعات المترابطة. باعتبارها قطاعا مركبا، تشتمل السياحة على العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تشمل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات – بما في ذلك الأغذية والمشروبات والأثاث والمنسوجات والمجوهرات والمجوهرات ومواد التجميل وخدمات النقل والاتصالات وغيرها، تخلق السياحة مصدرًا أجنبيا متنوعا للطلب داخل حدود الاقتصاد المحلي، مما يولد فرصا جديدة لتزويد رواد الأعمال، وقد يتم استغلال هذه الفرص محليا أو دوليا، ويعكس ذلك جزئيا مدى الروابط القائمة بين السياحة والقطاعات الإنتاجية الأخرى للاقتصاد المحلي، عندما يتم استغلال هذه الفرص محليا، تبشر السياحة بإمكانية التنويع الاقتصادي(٣١).

وللسياحة روابط قوية مع العديد من الصناعات الأخرى في الاقتصاديات الوطنية. فالسياحة تساعد أيضا على انتشار المهن والصناعات جغرافياً، ويمكن لهذه الجوانب من السياحة جعل التوسع في هذه الصناعة أداة فعالة لتحقيق تنمية اقتصادية أوسع، وخاصة بالنسبة للاقتصادات الإقليمية الريفية ومنخفضة الدخل، ومن خلال ذلك تعمل الشركات القائمة على السياحة والسفر على خلق فرص عمل وجلب أموال جديدة إلى البلد وتساعد أيضا في تنويع القاعدة الاقتصادية المحلية، وهذا التنويع الاقتصادي أمر حاسم لنجاح معظم المناطق الريفية في كل من العالم المتقدم والنامي(٣٢).

ومن معرفة أهمية السياحة ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي نورد الأتي(٣٣):

١- تحفيز نمو إجمالي الناتج المحلي بقيمة ٧,٦ تريليون دولار، اذ يمثل قطاع السفر والسياحة أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويمثل ٧٪ من إجمالي التجارة الدولية و٣٪ من صادرات العالم من الخدمات.

٢- زيادة التجارة الدولية، اذ تبلغ قيمة صادرات التصدير ١,٤ مليار دولار أمريكي، والسياحة هي أكبر صادرات العالم الثالث.

٣- تعزيز الاستثمار الدولي، السياحة والضيافة هي الآن ثاني أسرع الصناعات نمواً من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- تحفيز تطوير البنية التحتية، فغالباً ما ينتج عن تطوير قطاع السياحة تحسينات في البنية التحتية الأساسية، مثل المطارات والطرق وإمدادات المياه والطاقة والخدمات الطبية.

---

٣١- Izaskun Lejarraja, Peter Walkenhorst, Diversification by Deepening Linkages with Tourism, ٢٠٠٧, p٣.

٣٢- WORLD TRAVELS & TOURISM COUNCIL, the Comparative Economic Impact of Travel & Tourism, ٢٠١٢, P٨.

٣٣- LOUISE TWINING-WARD, ٢٠ Reasons You Should Integrate Tourism into Your Development Agenda, WORLD BANK, ٢٠١٧, p١.

٥- دعم الاقتصادات المنخفضة الدخل، ففي عام ٢٠١٥، استقبلت ٤٨ دولة من دول العالم ذات الدخل المنخفض والمتدني الدخل ٢٩ مليون سائح دولي (أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف خلال عقد واحد) وحققت ٢١ مليار دولار من السياحة الدولية.

٦- خلق الوظائف بكفاءة، فهي تعد ثاني أكبر مولد للوظائف والسفر والسياحة ٢٩٢ مليون وظيفة أو واحدة من كل عشرة وظائف في عام ٢٠١٦.

٧- تعزيز النمو الشامل، فالسياحة كثيفة العمالة ولديها القدرة على الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس والاستفادة منها بفضل سلسلة التوريد الواسعة. وكذلك تثير الوعي بتغير المناخ، فالسياحة غالباً ما تكون مبتكرة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، والوعي بتغير المناخ. فضلاً عن دعم الاقتصاد الأزرق، اذ تمثل السياحة ما يقدر بنحو ٢٦٪ من النشاط الاقتصادي القائم على المحيط، مما يجعلها محركا رئيسيا للاقتصاد الأزرق وتزيد من قيمة الحفظ البحري.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولا: الاستنتاجات

من خلال ماتقدم تم التوصل الى الاتي:

١- يمثل موضوع التنويع الاقتصادي من المواضيع التي باتت تشغل فكر العديد من الاقتصادات العالمية سيما بعد الازمات التي لحقت بالاقتصاد العالمي كأزمة ٢٠٠٨ والانخفاض الهائل في أسعار النفط العالمية.

٢- أصبحت هناك حاجه ملحه لتحقيق التنويع الاقتصادي في جميع الدول، لاسيما الدول النامية او تلك التي تعتمد على مصدر وحيد كالنفط في تمويل موازنتها العامة وكذلك في الحصول على الايرادات العامة.

٣- تعد السياحة مصدراً مهماً من مصادر التنويع الاقتصادي لأي بلد، لما تمتع به من مواصفات طغت على موسميتها التي تمثل احدى العوائق امام النشاط السياحي وتطوره.

٤- تتجسد أهمية التنويع الاقتصادي في تجنب خطر الازمات الاقتصادية والتخفيف منها وخلق حالة ايجابية من التفاعل والتشابك القطاعي مابين القطاعات الاقتصادية وبالتالي توليد المزيد من الوظائف والحد من البطالة، وبالتالي يمهد تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٥- لاتزال الدول النامية وخاصة النفطية منها كالعراق تعاني من مسألة بطء الالتحاق بالدول التي حققت نتائج ايجابية في التنويع الاقتصادي وذلك بسبب مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

### ثانياً: التوصيات

هناك جملة من التوصيات تتمثل في الأتي:

١- ازالة كافة العوائق والعقبات السياسية والاقتصادية والقانونية امام السياحة كي تأخذ دورها الحقيقي في تنويع مصادر الدخل القومي، وذك وفق ستراتيجية حقيقية وواقعية وعلى شكل مراحل قابلة للتنفيذ.

٢- تحفيز وتفعيل دور القطاع الخاص بصورة عامة وفي النشاط السياحي بصورة خاصة، وتوفير كافة المستلزمات التي يحتاجها من أجل زيادة الاستثمار السياحي في البلد.

٣- العمل على ادخال وتوطين التقانه الالكترونية والتكنولوجيا بما ينسجم والتطورات البيئية في عمل القطاع السياحي وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في تأهيل القطاع السياحي. وكذلك تبني مخرجات الاقتصاد الرقمي فيما يتعلق بتطوير القطاع السياحي نحو الأفضل.

٤- ضرورة تبني فكر وستراتيجية اللامركزية والحوكمة الرشيدة في اتخاذ القرارات وفسح المجال امام الوحداث السياسية والاقتصادية الاصغر في اتخاذ القرارات التي من شأنها تفعيل دور السياحة وباقي القطاعات في الاقتصاد القومي.

٥- السعي لربط مدخلات ومخرجات القطاعات الاقتصادية ببعضها البعض، سيما مخرجات قطاع التعليم وتأهيله وتدريبه وتزويده بالمهارات التي تمكن هذه المخرجات من الولوج الى سوق العمل بشكل انسيابي وسليم.

## المصادر

### أولاً: المصادر باللغة العربية

١- احمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن، ٢٠١١.

٢- اسماعيل محمد علي الدباغ، الهام خضير شبر، الاقتصاد السياحي، ج١، مطبعة أوفيست، العراق، ٢٠١٤.

٣- أندرو جويل وأخرون، تنويع الاقتصادات الخليجية: ضرورة ملحة مع انخفاض أسعار النفط، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤.

٤- بنيامين يوخنا دانيال، السياحة- أسس ومبادىء، المديرية العامة للثقافة والفنون، أربيل، العراق، ٢٠٠٠.

٥- تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، الاصدار الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٨.

٦- ثابت حسان ثابت، ياسر عبدالعالي جاسم، دور التنوع الإقتصادي في الحد من أثار الأزمة المالية العالمية، بحث منشور على الانترنت، جامعة جيهان/اربيل، ٢٠١٧.

٧- حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٩.

٨- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصـــادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، بحث منشـــور، مجلة الغري للعلوم الاقتصـــادية والادارية، م٨، ع٣١، العراق، ٢٠١٤.

٩- عصـام حسـن السـعيدي، الدلالة والارشـاد السـياحي، دارالراية للنشـر التوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٨.

١٠- غلاب فاتح واخرون، السـياسـات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصـادي، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، الجزائر، ٢٠١٧.

١١- محمد الناصـر حميداتو، التنويع الاقتصـادي في الجزائر، المجلة العالمية للاقتصـاد والأعمال، ع٢، ٢٠١٧.

١٢- مرزوق عايد القعيد وأخرون، مبادىء السياحة، اثراء للنشر والتوزيع، ط١، الاردن، ٢٠١١.

١٣- مريم زغاشـو، محمد دهان، دور سـياسـة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصـادي- اقتصـاد دولة الإمارات العربية المتحدة انموذجا، مجلة العلوم الانســـانية، ع٤٨، جامعة الاخوة منتوري قســـنطينة، الجزائر، ٢٠١٧.

١٤- هشام مغربي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة ولاية بسكرة، رسـالة ماجسـتير منشـورة على الانترنت، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤.

**ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية**

١- A. MAMOOZADEH, D.L. McKEE, Development through Tourism, Tijdschrift voor Economie en Management, Vol. XXXV, ٢, ١٩٩٠.

٢- Aaron Cosbey, Expert meeting on Economic Diversification Implementation of Article ٤, Paragraphs ٨ and ٩ of the Convention, UN, ٢٠٠٦.

٣- Anisa Choudhary, MODERN TRENDS IN THE TRAVEL INDUSTRY, Toronto School of Management Diploma in Hospitality and Tourism Management, ٢٠١٧.

٤- Anna Athanasopoulou, Tourism as a driver of economic growth and development in the EU-٢٧ and ASEAN regions, Centre in Singapore, ٢٠١٣.

٥- Corina Larisa Bunghez, The Importance of Tourism to a Destination's Economy, Journal of Eastern Europe Research in Business & Economics, Vol. ٢٠١٦ (٢٠١٦), Article ID ١٤٣٤٩٥, ٩ pages, ٢٠١٦.

٦- Izaskun Lejarraja, Peter Walkenhorst, Diversification by Deepening Linkages with Tourism, ٢٠٠٧.

٧- Jaume Rosselló & Maria Santana-Gallego, Recent trends in international tourist climate preferences: a revised picture for climatic change scenarios, Springer Science Business Media Dordrecht, ٢٠١٤.

٨- LOUISE TWINING-WARD, ٢٠ Reasons You Should Integrate Tourism into Your Development Agenda, WORLD BANK, ٢٠١٧.

٩- Mark Camilleri, the Tourism Industry: An Overview, Department of Corporate Communication, Faculty of Media and Knowledge Sciences, University of Malta, Malta, ٢٠١٨.

١٠- Nejdet Delener, Current trends in the global tourism industry: evidence from the United States, REVISTA DE ADMINISTRACAO PUBLICA, Rio de Janeiro, ٢٠١٠.

١١- Tanja Mihalic, Tourism and Economic Development Issues, Channel View Publication, Toronto, ٢٠١٤.

١٢- UNCTAD, Contribution of Tourism to Economic Diversification and Poverty Reduction, ٢٠١٧.

١٣- Victor eruotor, the economic importance of tourism in developing countries, Centria University of applied sciences, ٢٠١٤.

١٤- World Tourism Organization (UNWTO), Understanding Tourism: Basic Glossary, ٢٠٠٨.

١٥- WORLD TRAVELS & TOURISM COUNCIL, the Comparative Economic Impact of Travel & Tourism, ٢٠١٢.